

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 7 إبريل 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5372)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الإمارات مركز الطاقة المتجددة في العالم

الإمارات اليوم

03 - مساعٍ متواصلة لتعزيز الأمن الإلكتروني

تقارير وتحليلات

04 - الحديث عن خطة أمريكية لمساعدة المعارضة السورية عسكرياً... أي تأثير في مجرى الصراع؟

05 - تبدأ اليوم وتستمر لأسابيع عدة: الانتخابات في الهند... كيف ستؤثر في مسار العلاقات الهندية - الباكستانية؟

06 - هل يتطور الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول أوكرانيا إلى مواجهة عسكرية؟

شؤون اقتصادية

08 - «بوينج» تعلن حصولها على رخصة لبيع إيران قطع غيار للطائرات التجارية

من إصدارات المركز

09 - المواطنة والحرية الدينية في الغرب... تحليل مقارن لتجارب المسلمين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية



الإمارات مركز الطاقة المتجددة في العالم

في تقرير صدر، مؤخراً، عن «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (آيرينا)، تحدثت الوكالة عن الدور القيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع الطاقة المتجددة العالمي، مركزة على نقاط عدة، أهمها: أن الإمارات هي المحرك الأول للاستثمار في الطاقة المتجددة في المنطقة، وأنها تُعدُّ منصة عالمية للتعاون والنقاش حول الطاقة المتجددة وتغير المناخ، وأنها تبذل جهوداً في إطار تعاونها مع الوكالة من أجل تسريع انتشار مشروعات الطاقة المتجددة حول العالم، ومن أجل وضع الأطر اللازمة للانتقال بالعالم إلى مستقبل يتسم بالاستدامة، هذا إلى جانب أن العاصمة أبوظبي تعد اليوم مثلاً يحتذى به في مجال الطاقة المتجددة، من خلال مبادراتها ومشروعاتها، كمبادرة مدينة «مصدر» ومشروع «شمس 1» وغيرها.

لأن دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول الأكثر اهتماماً بالتنمية المستدامة، وتعتبرها غاية رئيسية لعملها التنموي، فهي من أكثر الدول اهتماماً بالطاقة المتجددة، على الرغم من كونها واحدة من الدول النفطية، وتجل ذلك بوضوح لدى إعلانها نهاية عام 2009، نيتها استثمار نحو 500 مليار دولار في هذه المشروعات خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2015، لتصبح بذلك واحدة من أكثر دول العالم استثماراً في الطاقة المتجددة، والأكثر رغبة في التحول إلى عصر طاقة المستقبل.

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتوازي مع ذلك، مبادرات إبداعية لجعل نفسها نموذجاً يُحتذى في قطاع الطاقة المتجددة على مستوى العالم، عبر الدخول في شراكات دولية واسعة النطاق للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، وعلى رأس هذه الشراكات يأتي تنفيذ مشروع «مصفوفة لندن» لطاقة الرياح، الذي نفذته شركة «مصدر» الإماراتية في بريطانيا، بالتعاون مع الحكومة البريطانية وشركات عالمية أخرى، وتتعدد المشروعات لتشمل محطات «خيماسولار» و«فالي 1» و«فالي 2» للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا، ومشروعات أخرى في العديد من الدول، مثل: موريتانيا وسيشل وأفغانستان وغيرها من الدول، وهي جميعها مشروعات ومبادرات تجسد اهتمام الإمارات بتعزيز انتشار حلول الطاقة المتجددة حول العالم وتطويع البيئة في خدمة الإنسان.

إلى جانب ذلك لا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة بتحفيز الدول على الاستثمار بشكل منفرد في مشروعات الطاقة المتجددة أيضاً، وذلك بشكل غير مباشر عبر توفيرها الدعم المادي والفني والمعنوي لوكالة «آيرينا»، التي تستضيفها على أراضيها، والتي تقوم بدورها بنقل هذا الدعم إلى تلك الدول. وفي تقريرها الأخير، أكدت الوكالة أهمية هذا الدور الإماراتي، ووصفته بالدور الداعم لأنشطتها، والمهم بالنسبة إلى إنجاح استراتيجيتها وأهدافها وخططها المستقبلية، انطلاقاً من قناعة الدولة وقيادتها الرشيدة بأن الطاقة المتجددة هي طاقة المستقبل التي يتجه إليها العالم كله.

ليست هذه المرة الأولى التي تعترف فيها المؤسسات الدولية بحقيقة الريادة الإماراتية لقطاع الطاقة المتجددة العالمي، بل تعددت هذه المناسبات، ومن بينها إشادة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على هامش حضوره «القمة العالمية لطاقة المستقبل» في عام 2011، بالمبادرات الإماراتية في الطاقة المتجددة، ومن بينها مبادرة «مصدر»، التي قال عنها «إنها تقدم للعالم صورة مشرقة لما سيكون عليه المستقبل»، وأشاد بـ «الدور الرائد الذي تقوم به أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة والنابع من رؤية ثاقبة يجري العمل على تحويلها إلى واقع فعلي». وفي السياق نفسه تحدث السيد بيل ريتشاردسون، وزير الطاقة الأمريكي الأسبق، في أثناء مشاركته في فعاليات القمة لعام 2013، عندما قال: «إن الإمارات وليس الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، باتت مركز الطاقة المتجددة في العالم».

مساعٍ متواصلة لتعزيز الأمن الإلكتروني

حمل التطور المستمر والسريع في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكثير من الإيجابيات والفوائد في مختلف جوانب حياتنا الإنسانية: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية وغيرها. وخاصة أن وسائل نقل المعلومات وتبادلها حول العالم، أصبحت أسرع وأسهل وأكثر فعالية من أي وقت مضى. إلا أنها تضمنت في الوقت ذاته ثغرات وسلبات استطاع بعضهم استغلالها والنفوذ منها بشكل غير قانوني لإحداث الضرر والتخريب أو حتى السرقة. وكان من نتائج ذلك أن ظهرت مصطلحات مثل «الجرائم الإلكترونية»، و«جرائم تكنولوجيا المعلومات» و«القرصنة الإلكترونية» و«التجسس الإلكتروني» وغيرها. ووُضعت بالفعل تصنيفات وتشريعات وقوانين تتعامل مع الجرائم الإلكترونية ومنها: التهديد، والابتزاز، واختراق حسابات بنكية وأنظمة الشركات، والتجسس على الأشخاص والشركات، والدخول إلى مواقع أمنية محمية، وتخريب مواقع إلكترونية،... إلخ.

في هذا السياق جاء انعقاد المؤتمر الدولي الخامس لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي اختتم أعماله مؤخراً في العاصمة الإماراتية أبوظبي؛ لتأكيد الاهتمام المتزايد والحرص الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الأمن الإلكتروني؛ خاصة في ظل ما تشهده الإمارات من تطور سريع في المجالات كافة: الاقتصادية والتجارية والإدارية والتعليمية والصحية، اعتماداً على أحدث تكنولوجيا ووسائل الاتصال في العالم. وقد حققت الإمارات بالفعل ما يشهد لها بأنها قد قطعت شوطاً طويلاً في هذا المجال، كان آخرها الفوز باستضافة دبي لتنظيم معرض إكسبو الدولي 2020.

وكما اتضح من خلال جلسات المؤتمر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت من أولى الدول التي سارعت إلى وضع الأطر التشريعية للتعامل مع الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها، من خلال إصدارها القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2006 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، واستبداله بقانون أكثر تطوراً في عام 2012. مع التطوير المستمر والدائم في عمل الشرطة المتخصصة في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم التقنية، وهو ما أسهم بفاعلية في مواجهة هذه الجرائم. يأتي ذلك في وقت تشير فيه الدراسات إلى أن الجرائم الإلكترونية باتت تتصدر مؤشر الجرائم المستحدثة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن معدلاتها ترتفع بمعدل سنوي؛ نظراً إلى زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة في أغلبية المعاملات، وخاصة المالية والتجارية.

ويشير تعدد الجهات الإماراتية وتنوعها، التي نظمت المؤتمر والمتمثلة في: وزارة الداخلية، ومعهد التدريب والدراسات القضائية، بالتعاون والتنسيق مع وزارة العدل، والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، والهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، إلى أهمية تكامل الجهود بين الجهات المعنية لوضع استراتيجية متكاملة لمواجهة جرائم تقنية المعلومات، وترجمة توصيات المؤتمر إلى نتائج ملموسة؛ لتحقيق أفضل وسائل الأمن الإلكتروني في الإمارات. ومع تعدد الجهات المعنية بقضية الجرائم الإلكترونية، فإن وزارة الداخلية، بقيادة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، لها دورها المتميز والأساسي في التصدي لهذه الجرائم من خلال التركيز على الجانب الوقائي في مكافحتها، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلامة العامة بين المواطنين والمقيمين تجسداً لرؤية الإمارات 2021، والمنسجمة مع رؤية حكومة أبوظبي 2030 الهادفة إلى تطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية.

إضافة إلى ما سبق، فقد جاء انعقاد أعمال المؤتمر الدولي الخامس لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، متزامناً مع المعرض الدولي للأمن الوطني ودرء المخاطر «آيسنار أبوظبي 2014»، الذي شاركت فيه شركات وطنية وعالمية، متخصصة في مجال صناعة المعدات والأجهزة الأمنية، وأجهزة السلامة والأمن ودرء المخاطر؛ ليتحقق بذلك تكامل الأمن بأشكاله ومستوياته كافة.

الحديث عن خطة أمريكية لمساعدة المعارضة السورية عسكرياً... أي تأثير في مجرى الصراع؟

على الرغم من الحديث عن أن واشنطن تضع اللمسات الأخيرة على خطة لدعم مقاتلي المعارضة السورية المعتدلة بالسلاح، فإن عدم شمول هذا السلاح على صواريخ مضادة للطائرات يقلل من تأثيره في المواجهة مع قوات النظام.

فضلا عما سبق، فإن الدعم العسكري كان مطلباً أساسياً من مطالب الائتلاف الوطني السوري المعارض في كل لقاءاته مع الأطراف الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن السؤال المهم هنا هو: ما مدى تأثير الدعم العسكري الأمريكي الذي يتم الحديث عنه للمعارضة السورية في مسار الصراع المسلح؟

وفقاً لتقرير «رويترز» فإن هذا الدعم العسكري لا يشمل صواريخ «أرض-جو» التي طالبت وتطالب بها المعارضة حتى يمكنها التصدي للتفوق الجوي للقوات الحكومية السورية، وهذا يقلل من تأثيره



بالنسبة إلى المواجهة بين المعارضة والنظام، لكن يمكن أن يدعم المعارضة المعتدلة، وخاصة الجيش السوري الحر في مواجهة الجماعات المتشددة، مثل جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». وهذا يتعارض مع ما كانت صحيفة «واشنطن بوست» قد ذكرته في تقرير لها في نهاية شهر مارس الماضي، من أن واشنطن تعمل على زيادة مساعداتها العسكرية السرية للمعارضة السورية وتدرس تضمين هذه المساعدات صواريخ مضادة للطائرات.

الموقف الأمريكي الراض لدعم المعارضة السورية بصواريخ مضادة للطائرات يستند إلى القلق من وقوع هذه الصواريخ في أيدي جماعات متطرفة يمكن أن تستخدمها في عمليات إرهابية أو ضد إسرائيل، وخاصة أن الخطوط الفاصلة بين المعارضة المسلحة التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة وتلك المعتدلة غير واضحة وغير حاسمة على الساحة السورية.

نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أمنيين أمريكيين قولهم إن الولايات المتحدة الأمريكية «تضع اللمسات الأخيرة» على خطة لزيادة تدريب مقاتلي المعارضة السورية وإرسال مزيد من الأسلحة إليها في مواجهة قوات الأسد.

يأتي هذا التطور في الموقف الأمريكي في ظل عدد من التطورات: أولها، تراجع المعارضة السورية المسلحة

أمام قوات بشار الأسد في مناطق مختلفة من الأراضي السورية. ثانيها، فشل مسار الحل السلمي للصراع السوري من خلال مؤتمر جنيف 2 بعد تمسك النظام السوري بمواقفه ورفضه لأي حديث عن تنازل الأسد

عن السلطة. ثالثها، الانتقادات التي تعرضت لها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على خليفة سياستها تجاه الأزمة السورية وكيف أن هذه السياسة غير فاعلة وغير قادرة على إيقاف الصراع الذي أودى بحياة نحو 136 ألف شخص، فضلاً عن ملايين اللاجئين والنازحين. رابعها، البروز القوي للجماعات الدينية المتطرفة على الساحة السورية مقابل المعارضة المعتدلة، ما أثار القلق على المستويين الإقليمي والعالمي من خطر هذه الجماعات في حال سقوط نظام بشار الأسد، وخاصة أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة، ومن ثم برزت الدعوة إلى دعم المعارضة المعتدلة لكي تستطيع الصمود في مواجهة نظام الأسد من ناحية والعناصر المتطرفة من ناحية أخرى. خامسها، قلق الولايات المتحدة من أن يسقط نظام الأسد من دون أن يكون لها ارتباط قوي بقوى المعارضة السورية، ومن ثم فإنها تسعى من خلال الدعم العسكري لهذه المعارضة، إلى تعزيز علاقاتها معها تحسباً للمستقبل.

تبدأ اليوم وتستمر لأسابيع عدة

الانتخابات في الهند... كيف ستؤثر في مسار العلاقات الهندية-الباكستانية؟

تبدأ اليوم الاثنين، على تسع مراحل تستغرق أسابيع عدة، الانتخابات البرلمانية في الهند، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب «بهاراتيا جاناتا» الهندوسي القومي المعارض هو الأقرب إلى الفوز ومن ثم يشكل مرشحه نارندرا مودي الحكومة القادمة.



والسؤال المهم هنا هو: كيف سيؤثر فوز بهاراتيا جاناتا في الانتخابات في العلاقات الهندية-الباكستانية؟ وفي الرد على هذا التساؤل، توقعت ليزا كيرتس، الباحثة في شؤون جنوب آسيا في مؤسسة «هيريتاج فاونديشين» في مقالها في مجلة «ذا ناشيونال إنترست»، أن يؤدي وصول مودي إلى رئاسة الوزراء في الهند، إلى إمكانية توتر العلاقات الهندية-الباكستانية بصورة أوسع، مع احتمالات للتصعيد العسكري بين البلدين، وخاصة في ظل الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها الهند، مشيرة إلى أن التعهد الشخصي لرئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج ساعد في المحافظة على علاقات هادئة مع إسلام آباد، برغم الهجمات التي تعرضت لها الهند خلال السنوات الماضية، التي اتهم فيها الجماعات المتطرفة الموجودة في باكستان. وقد طالب سينج - نظراً إلى إدراكه تدهور الوضع الأمني في باكستان - الزعماء الباكستانيين بالحذر، وحرص على القول بأن خدمة المصالح الهندية بصورة أفضل تكون من خلال محاولة التعامل مع الزعماء المدنيين الباكستانيين، بدلاً من السماح للأعمال العدائية بالتحكم في العلاقات بين الطرفين.

وتشير الكاتبة إلى أن نارندرا مودي يعتبر في نظر المراقبين معارضاً للإسلام بسبب أعمال الشغب الطائفية التي تمت تحت نظره في ولاية غوجارات، التي أدت إلى مقتل أكثر من ألف من المدنيين، معظمهم من المسلمين. وترى الكاتبة أن مودي يدرك حاجته إلى تحسين صورته وسمعته، حيث تعهد مؤخراً بالسير على خطى فاجباي في كشمير، من أجل طمأنة الباكستانيين ومسلمي كشمير. وترى الكاتبة أن مودي سيعمل على إنعاش الاقتصاد الهندي، وخاصة في غوجارات، لكن ذلك يتوقف على العلاقات الطيبة بين الهند وباكستان التي تعتبر شرطاً للمحافظة على ثقة المستثمرين الأجانب، كما أن المصالح الاقتصادية للهند تكمن في التغلب على التوتر بين البلدين. وإضافة إلى الخلفية الاقتصادية التي يتمتع بها مودي، فمن المرجح أن يضع تحسين العلاقات التجارية الباكستانية-الهندية على قمة الأولويات.

وتخلص الكاتبة إلى القول: إن العلاقات الباكستانية-الهندية تتوقف على تعاون إسلام آباد الأمني وجهودها لوقف العمليات «الإرهابية» التي تنطلق من أراضيها ضد نيودلهي. وبالنظر إلى الانتقادات التي تعرض لها سينج لتعامله الهادئ مع باكستان، فمن المرجح أن يتعرض مودي للضغوط للرد بقوة على أي هجوم إرهابي في المستقبل.

وأوردت الكاتبة مؤشرات على قلة صبر «حزب بهاراتيا جاناتا» تجاه باكستان، ومنها إدانة رئيس الحزب للبرلمان الباكستاني العام الماضي على تمريره قراراً ضد إعدام أفضل غورو، أحد المقاتلين الكشميريين الذي اتهم بدوره بمهاجمة البرلمان الهندي في ديسمبر 2001، كما طالب زعماء الحزب بتقليص العلاقات مع إسلام آباد وتجميد إجراءات بناء الثقة بين البلدين؛ رداً على الموقف الباكستاني. وقد سبق أن قام رئيس الوزراء الهندي السابق أتال بيهاري فاجباي بزيارة تاريخية للاهور عام 1999، وشجع القنوات الخلفية للمباحثات بشأن كشمير، والتي حققت نجاحاً ما لبث أن تلاشى عقب افتتاح الجيش الباكستاني محافظة «كارجيل» في الجانب الهندي من خط المراقبة.

هل يتطور الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول أوكرانيا إلى مواجهة عسكرية؟

يستبعد الكاتب بول ساندرز في مقال في مجلة «ذا ناشونال إنترست» تطور الخلافات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب حول أوكرانيا إلى مواجهة عسكرية مسلحة، لأن هناك العديد من العوامل التي تمنع ذلك.



فهل تقوم روسيا بمهاجمة القوات الأمريكية أو أي أهداف أخرى مباشرة؟ هذا غير وارد، فالجيش الأمريكي أقوى بكثير من جيش موسكو، وهو أمر اعترف به المسؤولون الروس. ومع ذلك، وبرغم أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد خمن بشكل صحيح، حتى الآن، أن الولايات المتحدة الأمريكية لن ترد عسكرياً على تصرفاته، فإن ذلك لا يعني أن تخميناته ستظل صحيحة إلى أجل غير مسمى.

وهذا يرتبط مباشرة بالافتراض الثاني، وهو أننا وبوتين والاتحاد الأوروبي والحكومة الأوكرانية الجديدة وقادة القرم، نستطيع معاً السيطرة على الأحداث أو إدارتها. إن انهيار اتفاق 21 فبراير بين الرئيس الأوكراني المخلوغ، فيكتور يانوكوفيتش، وخصومه الذين خلفوه، يوضح بشكل لا لبس فيه أن ذلك الافتراض غير صحيح، فقد انهار الاتفاق لأن المتظاهرين في الميدان طالبوا بإزالة يانوكوفيتش فوراً عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وقادة المعارضة الأوكرانية مجتمعين على الاتفاق، وكان بوتين وقادة القرم ليقبلوه على مضض. لقد فر يانوكوفيتش من كييف وأوكرانيا

يشير الكاتب إلى أنه على الرغم من أن موسكو تبدو الآن على استعداد للحديث عن أوكرانيا، فإنه ليس من الواضح إذا ما كانت شروط روسيا ستلقى قبولاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أو الأهم من ذلك، لدى كييف. وفي الوقت نفسه، بحسب فيليب بريدلوف، القائد العام لقوات «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، فإن «القوات الروسية بإمكانها الاستيلاء على جنوب أوكرانيا وشرقها خلال ثلاثة إلى خمسة أيام. وفي ظل هذه الرهانات العالية، فقد حان الوقت لإعادة النظر في بعض فرضياتنا الأساسية بشأن الحرب».

ويضيف «للأسف، بعد عقدين من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعرش القوة العظمى، يبدو أن رئيسنا وسياسيينا والنقاد لدينا لا يعرفون الكثير عن الحروب. لذا وبينما تناقش واشنطن ردها إزاء ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، تُجمع الأطراف كافة على أمر واحد، وهو أن واشنطن لن تخوض حرباً مع روسيا. للأسف، فإن فتاعتهم مبنية على سلسلة من الافتراضات الخاطئة بشكل خطير».

تفترض الغالبية أن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أهم قوة عسكرية في العالم، فإنها من يختار إذا ما كانت ستخوض الحرب أم لا. فبعد حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى التدخلات في البلقان وليبيا والإحجام عن التدخل في سوريا، فقد اعتاد الأمريكيون فكرة أنه بإمكاننا مناقشة خياراتنا العسكرية بارتياح بينما ينتظر الآخرون، لأن أياً منهم لن يجروا على تحدينا. وبرغم أن ليون تروتسكي كان مخطئاً في الأمور الأخرى كافة، لكن على صناع القرار تذكر عبارته القائلة «قد لا تكون مهتماً بالحرب، ولكن الحرب مهمة بك».

فرانكلين روزفلت كان قلقاً إزاء استفزاز اليابان، كان المسؤولون الأمريكيون يعتقدون أنه من غير العقلاني أن تقدم طوكيو على مهاجمة الولايات المتحدة. واعتبر القادة اليابانيون أن الاستسلام لواشنطن يعد الخطر الأكبر. فكيف سيرد بوتين على ضغوط مماثلة؟

قد يطيب للبعض الشعور بالارتياح تجاه فارق كبير بين عامي 1941 و2014، وهو أن الولايات المتحدة وروسيا كليهما قوى عظمى نووية. إذ يفترض هؤلاء أنه بما أن الردع النووي نجح في الحيلولة دون نشوب صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، فإنه سينجح في ذلك مجدداً.

ولكن هل باراك أوباما وفلايمير بوتين مستعدان لاستخدام الأسلحة النووية؟ والأهم من ذلك، هل يعتقد كل منهما أن الآخر قد يستخدم الأسلحة النووية إذا تصاعد الصراع التقليدي بشأن أوكرانيا؟ وإذا كان كل من الزعيمين يعتقد أن الآخر سيتراجع، فإن الردع النووي للحرب التقليدية قد يفشل فجأة، بل إن الردع النووي للتصعيد التقليدي قد يفشل. فقد سبق لموسكو أن لوحت بالورقة النووية.

يرى الكاتب أن تجنب الحرب وفي الوقت ذاته الدفاع بحزم عن المصالح القومية للولايات المتحدة وردع مزيد من التدخل الروسي في أوكرانيا يتطلب سياسة مختلفة كلياً عن سياسة إدارة أوباما. صحيح أن المزيد من العزم أمر ضروري، ولكن هناك خيطاً رفيعاً بين الردع والاستفزاز أيضاً.

وينطوي بيان الرئيس باراك أوباما في أوروبا -الذي قال فيه إن روسيا لا يمكن «ردعها عن مزيد من التصعيد بالقوة العسكرية»- على خطورة لأنه يتخلى عن الأساس المركزي للاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي فكرة أن هيمنة الولايات المتحدة في كل مرحلة في سلسلة تصعيد محتمل، من شأنها ردع النزاع. ومن هذا المنطلق، قد يكون أوباما أول رئيس حقيقي لأمريكا بعد الحرب الباردة يستخدم هذا المصطلح، ومن المؤسف أنه لا أمريكا ولا بقية العالم قد يكونون مستعدين له.

لأنه يخشى الجماهير، وليس قادة المعارضة. كان الغياب النسبي للعنف في شبه جزيرة القرم ملحوظاً. وكانت الظروف في شرق أوكرانيا وجنوبها أكثر إثارة للقلق، وكان يمكن أن تزداد سوءاً. فإلى متى يمكن أن يدوم الهدوء النسبي الحالي؟ إذا تحولت التظاهرات والتظاهرات المضادة إلى العنف، فهل تتدخل روسيا في أماكن أخرى في أوكرانيا؟ ماذا سيفعل «الناوتو» إذا ما اختار الجيش الأوكراني الضعيف والجماعات شبه العسكرية في أوكرانيا المقاومة؟ وأين هي الحدود بين شرق أوكرانيا وغربها؟ وهل ستقوم هيئة الأركان العامة الروسية عمداً بإيجاد ملاذ للمقاتلين غير النظاميين، في غرب أوكرانيا من خلال وقف تقدمهم في تلك النقطة؟ وهل تقوم موسكو بمهاجمة شحنات الأسلحة أم ستلجأ إلى التصعيد بطرق أخرى؟ لقد أشار كارل فون كلاوزفيتز أحد أهم الخبراء الاستراتيجيين في العالم إلى أن أي حرب بمجرد أن تبدأ، سيكون لها منطقتها الخاص بالتصعيد بلا هوادة إلى أقصى درجة. ونحن ننسى هذا الأمر ما يعرضنا للخطر.

يشير الكاتب إلى أن العديد من الدول تفضل فرض عقوبات تسبب «العجز»، معتبرين أن التدابير الاقتصادية القاسية قد تجبر موسكو على تغيير مسارها، أو تكبيدها خسائر فادحة، وفي الوقت ذاته تجنب الصراع المسلح. وتقوم هذه النظرية الشائعة على افتراض ثالث، وهو أن العقوبات هي بديل للحرب وليست مقدمة لها. لقد كانت إيران والعراق وكوريا الشمالية وغيرها مستعدة لاستيعاب العقوبات من دون محاولة الانتقام المسلح، ولكن لم تكن أي منها قوة عظمى.

إن آخر مرة فرضت فيها الولايات المتحدة عقوبات تسبب العجز على قوة عظمى أخرى كانت عام 1940-1941، عندما صعدت واشنطن من القيود المفروضة على التجارة مع الإمبراطورية اليابانية، وبلغت ذروتها في الحظر النفطي بحكم الأمر الواقع، بما في ذلك الحظر على صادرات الحديد والصلب والنحاس والمعادن الأخرى وكذلك وقود الطائرات. وبرغم أن الرئيس

روسيا تحذر من التبعات القانونية لاقتراح عكس إمدادات غاز لأوكرانيا

الأوروبي، ربما تكون سلوفاكيا، بإعادة تصدير الغاز من خلال خطوط الأنابيب التي تستخدم عادة لتوصيل إمدادات الغاز الروسية للغرب وتعتبر أراضي أوكرانيا.

وقال ميلر في مقابلة أذاعها يوم

السبت تلفزيون روسيا 24 «حين يتعلق الأمر بعكس الإمدادات تثار أسئلة عدة» وتابع أن عكس إمدادات من سلوفاكيا ربما لا يكون ممكناً فعلياً وهو ما يجعله إجراء يتخذ على الورق فحسب. وقال «هذه القضية تتطلب دراسة تجري بعناية فائقة». ورفعت روسيا سعر صادرات الغاز إلى أوكرانيا ليلغ 485 دولاراً لكل ألف متر مكعب وهو السعر نفسه الذي يسدده عملاء آخرون في وسط أوروبا.



قال الكسي ميلر، الرئيس التنفيذي لشركة «جازبروم» الروسية لتلفزيون «روسيا 24» إن محادثات أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية استيراد الغاز من الغرب لتعويض إمدادات روسية تثير تساؤلات عن مدى قانونية هذه الخطوة. وكانت أوكرانيا قد أعلنت يوم الجمعة الماضي، أنها تبحث بشكل عاجل سبل استيراد الغاز الطبيعي من الغرب بعد أن رفعت موسكو أسعار الغاز المخفضة الممنوحة لكيف لنحو المثلين الأسبوع الماضي.

وتحصل أوكرانيا على نصف احتياجاتها من الغاز الروسي. وأحد الاحتمالات التي ناقشها الاتحاد الأوروبي «عكس التدفقات» وموجب ذلك تقوم دول في الاتحاد

اقتصاد كوريا الجنوبية يتجه نحو الانتعاش



قال مركز دراسات تابع للحكومة، أمس الأحد، إن اقتصاد كوريا الجنوبية حالياً على مسار الانتعاش بفضل التحسن التدريجي

في الصادرات والطلب المحلي. وقال معهد كوريا للتنمية (KDI) في تقرير تقييمي اقتصادي شهري «لا تزال البيانات المتعلقة بالإنتاج في كوريا الجنوبية ضعيفة بسبب انخفاض نسبة تشغيل المرافق لدى الشركات المصنعة». وأضاف KDI أن «الاقتصاد في البلاد على مسار الانتعاش بسبب التحسن التدريجي في الطلب المحلي والصادرات». وقال المعهد إن الاستثمار في مرافق الشركات المحلية هو الآخر على مسار الانتعاش، مع تعافي الصادرات إلى الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة خلال شهر مارس. أما البيانات المتعلقة بالتوظيف في كوريا الجنوبية مثل معدل المشاركة الاقتصادية الذي يشير إلى الجزء النشط اقتصادياً من السكان، بما في ذلك العاطلون الذين يرغبون في العمل، فقد قال المعهد إنها شهدت تحسناً هي الأخرى في الأشهر الأخيرة.

«بوينج» تعلن حصولها على رخصة

لبيع إيران قطع غيار للطائرات التجارية



أعلنت شركة «بوينج» الأمريكية مؤخراً أنها حصلت على رخصة من وزارة الخزانة الأمريكية لتصدير بعض قطع الغيار للطائرات التجارية إلى إيران في

إطار اتفاق لتخفيف مؤقت للعقوبات بدأ في يناير الماضي. وقال متحدث باسم بوينج -أكبر مصنعي الطائرات في العالم- إن الشركة تلقت الرخصة هذا الأسبوع وستبدأ الآن اتصالات مع مسؤولين في إيران لتحديد قطع الغيار التي يحتاجونها. وأضاف أن الرخصة تشمل فقط مكونات ضرورية لضمان استمرار عمليات طيران آمنة لطائرات بوينج متقدمة بيعت إلى إيران قبل ثورة 1979 ولا تسمح بإجراء أي مناقشات بشأن مبيعات لطائرات جديدة إلى إيران. وستكون المبيعات أول تعاملات يعلن عنها بين شركات معدات الطيران والفضاء الأمريكية وإيران منذ أن أدت أزمة الرهائن الأمريكيين عام

1979 إلى عقوبات أمريكية جرى توسيعها لاحقاً في أثناء النزاع حول أنشطة إيران النووية. وقدمت «بوينج» وشركة «جنرال إلكتريك» المصنعة لمحركات الطائرات طلباً للحصول على إذن لتصدير مكونات للطائرات إلى إيران في أثناء فترة تخفيف العقوبات التي تستمر ستة أشهر، والتي اتفقت عليها إيران

المواطنة والحرية الدينية في الغرب... تحليل مقارن لتجارب المسلمين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية



تحلل هذه الدراسة مفهومي المواطنة والتعبير الديني، مع تركيز خاص على تجارب الأقليات المسلمة المهاجرة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تشكل هذه الدول عينة ملائمة لدراسة وضع الجاليات المسلمة وتجاربها في الغرب، وهي تجارب تشكلت بتأثير الخلفيات الثقافية والعرقية للمهاجرين وتاريخ بلدانهم، إلى جانب خلفيات الدول المضيفة وتاريخها. فقد وجدت الحكومات الغربية نفسها أمام تحديات قانونية ودستورية بسبب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين. هل يجب إعطاء المهاجرين الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون مع أنهم مختلفون عنهم ثقافياً وعرقياً؟ وهل يحق للمهاجرين إظهار رموزهم الدينية؟ وما الحقوق والحريات التي يجب توفيرها لمؤسساتهم الدينية؟

تتشابه تجارب المسلمين في البلدان الغربية من جوانب عدة، أبرزها وجود خطاب غربي عالمي يربط ما بين المسلمين والإرهاب والعنف الدوليين. الأمر الذي انعكس على تقبل المجتمعات الغربية للوجود المسلم، والرموز الدينية الإسلامية فيها. وعلى سبيل المثال، ثار جدل في فرنسا عام 1993 حول الطالبات المحجبات في المدارس العامة الفرنسية، وتم حظر ارتداء الحجاب في المدارس العامة عام 2004، وحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة عام 2010. وفي ألمانيا حُظر ارتداء الحجاب في بعض الولايات عام 2004، ولم يُسمح للأتراك بالحصول على الجنسية الألمانية حتى عام 2000، وكان الأتراك يجدون فرص عمل فقط في الأعمال التي تتطلب عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة.

وكان المهاجرون المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية يرون بتجارب مشابهة، لكن قضايا الحقوق

المدنية للمسلمين الأمريكيين أصبحت أكثر خطورة بعد 11 سبتمبر 2001.

هناك سمة أخرى لتجربة المهاجرين المسلمين في الدول الغربية، وهي بقاء المهاجرين محاصرين في معازل، حيث تمارس هذه الجماعة أنشطة معينة بذاتها، ويظل وضعهم الاجتماعي مرتبطاً بهذه الجماعة وهذه الأنشطة. إن أكبر تجمع للمسلمين في أوروبا الغربية يعيش في فرنسا، وهي التي تحتضن نحو خمسة ملايين مسلم، وتنحدر أصول معظمهم من المغرب العربي. وغالباً ما يكون أفراد هذه الأقلية المسلمة من المهاجرين فقراء ويعيشون في معازل في ضواحي المدن. وفي ألمانيا، يتم تهميش المهاجرين

غير المهرة في الغالب من تركيا وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، وكان الهدف من استقبال هؤلاء المهاجرين أن يكونوا عمالاً «ضيوفاً»، برغم تجديد تأشيراتهم باستمرار، من دون منحهم جنسيتها. وهناك الكثيرون من العمال المهاجرين التزموا بشروط عقد العمل وعادوا إلى أوطانهم الأصلية، بينما قرر الكثيرون منهم البقاء في ألمانيا وفرنسا. وبرغم القيود على استقطاب المزيد من المهاجرين في أواسط السبعينيات من القرن العشرين، فقد استمر تدفق المهاجرين من شمال إفريقيا، ومنحوا الجنسية الفرنسية بموجب قوانين لم تشمل العائلة، أو الزواج من مواطن فرنسي/مواطنة فرنسية، أو اللجوء السياسي، ونظراً إلى فقرهم وضعف قدراتهم الثقافية واللغوية فقد ظلوا محصورين في أوضاع اجتماعية متدنية.

وفي عام 1990 أصبح من حق الأجانب الذين مضى على وجودهم في ألمانيا عشرة أعوام أو أكثر، التقدم بطلب للحصول على الجنسية الألمانية، شريطة أن يثبتوا للسلطات الألمانية أنهم يجيدون اللغة الألمانية، وأنهم استوعبوا الثقافة الألمانية واندمجوا فيها. وبما أن ألمانيا لا تقبل ازدواجية الجنسية (بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، فإنه يجب على الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين ألماناً أن يتخلوا عن جنسيتهم الأصلية. وقدّر أن نحو 70% من الأتراك المقيمين في ألمانيا يحق لهم اغتنام الفرصة وطلب الجنسية، ولكن عدداً قليلاً منهم طلب ذلك بالفعل، حيث يدرك كثير من الأتراك أنهم إذا تخلوا عن جواز سفرهم التركي، فهذا لا يعني أنهم سيُعتبرون متساوين مع بقية المواطنين في ألمانيا.

المسلمين بسبب عدم أهليتهم للحصول على الجنسية، أو بسبب الجهل والفقر. ويعتقد المسلمون في أمريكا، وخاصة بعد 11 سبتمبر، أنهم محاصرون في معازل وممنوعون من المشاركة في الحكومة والشؤون العامة. وتتشابه الدول الغربية المذكورة في استخدام التقاليد الدينية اليهودية-المسيحية في استبعاد الجماعات الدينية والعرقية الأخرى؛ حيث يتم تحويلهم بصورة أوتوماتيكية إلى مواطنين من الدرجة الثانية. والمفارقة أن هذه الدول الغربية نشأت ونهضت بالاعتماد على مبدأ رفض الدين لمصلحة الانتماء الوطني، وبالتالي فإن الدين يُعدّ عاملاً ثانوياً في هوية الدولة.

مقابل أوجه التشابه الواضحة بين تجارب أقليات المهاجرين المسلمين في أمريكا وفرنسا وألمانيا، هناك اختلافات واضحة أيضاً في تاريخ هجراتهم؛ وفي الطبقة الاجتماعية التي جاء منها المهاجرون، والمكانة الاجتماعية التي يحصلون عليها في بلدانهم الجديدة؛ وهناك اختلافات في قوانين الهجرة؛ وفي المشكلات المتعلقة بالمواطنة وحقوق الإنسان في كل دولة؛ وفي الطرق التي تستخدمها هذه الدول لمعالجة المشكلات. كان اندماج المسلمين في المجتمع الأمريكي أسهل لأنه مجتمع قائم على الهجرة أساساً، ويمنح المواطنة الكاملة بشكل أسرع وأسهل بالمقارنة بالدول الأوروبية، من خلال كفالة العائلة، أو العمل، أو اللجوء السياسي، أو برنامج القرعة للحصول على الجنسية الأمريكية، وخاصة بعد سنّ قوانين الهجرة عام 1965، كما ساعد على اندماج المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية نوعية هؤلاء المهاجرين التي شملت مهنيين محترفين وطلاباً وعمالاً. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أصبح هناك الجيل الأول والثاني والثالث من المسلمين الأمريكيين، والكثيرون منهم اندمجوا في المجتمع الأمريكي.

في المقابل استقطبت فرنسا وألمانيا العمال المهاجرين